دور التعريفة الجمركية في تحقيق الالتزام التجاري الطوعي

وتوجيه السياسة التجارية

بالتطبيق على القرار الجمهورى رقم (١٨٤) لسنة ٢٠١٣

اعداد

اسم الباحث

د. علاء الدين عز العرب احمد على.

المقدمة:

تعد السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة المالية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد ، وهي ترتكز أساساً علي الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والتعريفة الجمركية .. الخ[1] وقد ازدادت أهمية هذه السياسة في أعقاب نشأة منظمة التجارة العالمية ودخولها إلى حيز الوجود في يناير ١٩٩٥ وذلك لأنها تعيد صياغة الخريطة التجارية العالمية ككل ، وتدشن مرحلة جديدة ، تختلف كثيراً عن تلك التي كانت سائدة ، في إطار " نظام بريتون وودز " إذ نشهد نظاماً تجارياً جديداً يختلف في مضمونه وآلياته ومؤسساته عن النظام القديم.

في هذا السياق ظهر مفهوم "العولمة" بدلاً من "الدولنة" ، فإذا كان الثاني يفترض مسبقاً وجود دولة قومية ، واقتصاد قومي وأسواق قومية ، إلا أن الأول يقوم علي آلية معاكسة تماماً ، إذ أن هذا المفهوم يشير إلى أن فضاء الإنتاج والتسويق ، قد امتدا إلى السوق العالمية ، وأصبح هناك المزيد من القناعة بتجانس حاجات المستهلكين تحت تأثير "التكنولوجيا الجديدة" ووسائل الإعلام وتوحيد معايير الإنتاج. كان من الطبيعي أن تنعكس هذه التطورات علي رؤية وزارة المالية للإصلاح المالي عموماً والجمركي على وجه الخصوص.

وتهدف السياسة الجمركية إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية :-

- دمج الاقتصاد المصري في النظام التجاري العالمي .
- تنمية علاقة المشاركة بين الجمارك المصرية والمجتمع التجاري.
- رفع قدرة القطاع الخاص التنافسية من خلال خفض تكلفة صفقات الاستيراد والتصدير.

ولتحقيق هذه الأهداف وغيرها ، وفي إطار العمل علي تطوير الجمارك المصرية لتتوائم مع المتغيرات الدولية فقد تم دراسة أفضل السبل المتاحة لتطوير السياسة الجمركية بكافة أدواتها " التعريفة ، والقوانين ، والإجراءات .. الخ " وذلك حتى نتمكن من إيجاد نظام جمركي يعمل علي ممارسة الرقابة لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي كما وأن للجمارك دور هام في تشجيع الصناعات المحلية ورفع معدل التنمية الاقتصادية من خلال اتباع نظم جمركية خاصة مثل السماح المؤقت ورد الضريبة لتشجيع الصناعات الوطنية والتصدير علاوة علي أن حصيلة الجمارك تعتبر مورداً هاماً من موارد الدولة السيادية.

فالتجارة الخارجية من أهم الادوات التي تستخدمها حكومات الدول لتحقيق هدفها من النمو الاقتصادي كما تسعى الدول لتحقيق فائض في ميزانها التجاري وذلك بإستخدام كافة الأساليب المتاحة المشروعة لزيادة صادراتها.

---

[1] سلمان ، د. عمر ، رمضان ، د.عبدالله (٢٠١٥) . مبادئ الاقتصاد الجزئي ، جامعة حلوان

في ظل سياسات التحديث والتطوير في جميع مجالات العمل فقد عمدت مصلحة الجمارك على استحداث نظم جمركية جديدة لتحقيق خدمات جمركية متميزة لجذب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية مما يؤدي إلى نمو الاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وتشجيع التصدير للخارج وهي تسعى جاهدة لتسهيل العمليات الجمركية لسرعة انجاز الاعمال وجعل الموانئ بوابات تعبر منها البضائع في أسرع وقت ممكن مما يخفض النفقة والوقت تحقيقاً للجودة الشاملة المتمثلة في رضا المتعاملين مع الجمارك ورضا الادارة الجمركية ورضا العاملين بها

التعريف بالجمارك :

مصلحة الجمارك هي إحدى المصالح التابعة لوزارة المالية ، ويمتد دورها من تحصيل الرسوم والضرائب إلى الرقابة على حركة البضائع الواردة إلى البلاد والبضائع الصادرة من البلاد .

ويمكن تحديد المهام الأساسية للجمارك فيما يلي :-

١. تحصيل الرسوم والضرائب والتحصيلات الأخرى التي يدفعها المستوردون والمصدرون للجمارك طبقا لقانون التعريفة الجمركية والقوانين الأخرى ذات الصلة .

٢. حماية إيرادات الدولة ، وذلك عن طريق منع التهرب من الرسوم والتأكد من دفع الرسوم والضرائب الواجبة .

٣. الرقابة على المستودعات بالموانئ البحرية والجوية ، ومتابعة المواد الخام المعفاة من الرسوم الجمركية .

٤. الإشراف على حركة المخزون من البضائع في مخازن المستودعات العامة والخاصة المصرح لها بتخزين البضائع المستوردة .

٥. الالتزام بتطبيق القرارات والقواعد والمعايير التي تصدرها الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى في الدولة مثل وزارة الزراعة ووزارة التجارة ووزارة الثقافة ووزارة الداخلية ، وأيضا مصلحة الحجر البيطري والحجر الزراعي ، وإدارة مكافحة المخدرات وإدارة التفتيش على الأسلحة والمواد المتفجرة بوزارة الداخلية وإدارة المراقبة على المصنفات الفنية والمطبوعات .

٦. من الوظائف التي تختص بها مصلحة الجمارك هي مكافحة التهريب سواء إلى داخل او إلى خارج البلاد عبر المنافذ الجمركية سواء البحرية او الجوية او البرية . وتركز الجمارك جهودها في متابعة جميع المنافذ التي يتوقع ان تتم من خلالها أنشطة التهريب التي تتم بهدف التهرب من دفع الرسوم والضرائب او بهدف إدخال مخدرات وممنوعات إلى البلاد ، او مخالفة التشريعات الجمركية .

٧. ويقوم الجمارك بمعاونة الجهات الرقابية الأخرى في أحكام الرقابة على البضائع الواردة او الصادرة او الممنوعة ومن أمثلة تلك الجهات :

- وزارة الاتصالات والمعلومات .
- وزارة الصحة .
- وزارة الداخلية .
- وزارة الدفاع .
- إدارة مكافحة المخدرات .
- مصلحة الرقابة الصناعية .
- مصلحة الحجر البيطري .
- مصلحة الحجر الزراعي .
- إدارة الرقابة على المصنفات الفنية والمطبوعات .
- جهاز حماية البيئة ...

٨. وتعمل الجمارك على تطوير الأداء الجمركي في مختلف القطاعات الجمركية ، وذلك عن طريق الأخذ بأساليب جديدة مثل الإفراج المسبق وأيضا تطبيق تقنيات إدارة المخاطر على نطاق واسع في مختلف مجالات الجمركية ، وفي جميع عمليات الكشف و الفحص على البضائع سواء الواردة او الصادرة بمعرفة رجال الجمارك ، فإن تلك البضائع يتم التعامل معها طبقا لقواعد خاصة للفحص يلتزم بها العاملون في إدارات الفحص بالجمارك .

أهمية البحث:

ان تحقيق الهدف السادس من الاهداف الاستراتيجية لمصلحة الجمارك والخاص "تحقيق الشفافية والمصداقية والنزاهه " من خلال اقامة علاقات مشاركة بين مصلحة الجمارك ومجتمع الاعمال والتجارة بما يساعد على تحقيق الالتزام التجاري يتطلب ان تتم دراسة القرارات الحكومية لاختيار اداة الضرائب الجمركية التى تحقق الاهداف الاقتصادية ، فرفع سعر الضريبة فى كثير من الاحيان قد لايحقق اهدافه المتمثلة اساساً فى الحد من الاستيراد وتوفير العملات الاجنبية ، بل وقد يؤدى الى تخفيض الالتزام الطوعى لدى المجتمع التجارى وارتفاع معدلات التهريب الجمركى .

مشكلة البحث:

ما هو اثر القرار الجمهورى رقم (٤١٨) لسنة ٢٠١٣ على الكميات المستوردة من السلع محل الدراسة ؟

هدف البحث :

تتبع أثر رفع الضرائب الجمركية على الكميات المستوردة من السلع مشمول القرار(٤١٨) لسنة ٢٠١٣.

المبحث الأول

السياسة التجارية

تعرف السياسة التجارية بأنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها دولة ما في مجال التجارة الخارجية من أجل تحقيق أهداف معينة تسعى إليها و ذلك للوصول إلى أحسن سياسة تجارية تسير بها الشئون التجارية لبلد ما [٢] . وتتعدد وسائل تلك السياسة ، والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية بصفة عامة ، تبعاً للنظام الاقتصادي السائد . وتهدف الى تحقيق إيراد إضافي لخزينة الدولة ، او حماية الصناعات المحلية، وكذلك تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، تفرض الدولة رسوما مالية على الواردات من بعض السلع و خاصة الكمالية و بذالك تقل الواردات مما يقلل طلب الدولة على العملات الأجنبية ويعيد التوازن لميزان المدفوعات.

وتتمثل أدوات السياسة التجارية فيما يلي :

أولاً :ادوات غير تعريفية :

الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة في صور مختلفة، يكون من شأنها أن تؤثر في حجم كل من صادراتها وارداتها أو في توزيعها الجغرافي، او غيره وتشمل :-

١- نظام الحصص : يقصد بنظام الحصص، القيود الكمية، أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو القيمة من السلعة المعينة التي يمكن إستيرادها خلال مدة محددة و نادراً ما يطبق على التصدير، و لنظام الحصص مزايا تتمثل في فعاليته البالغة بالمقارنة بالضرائب الجمركية في مجال تقييد الواردات، حيث أنه يسمح للدولة بدون أي شك منع إستيراد السلع الأجنبية عند بلوغه حداً معيناً.

٢- نظام الحظر : إن حظر استيراد سلعة ما هو منع دخولها عبر الحدود مثل المخدرات التي لا تدخل في الاستعمال الطبي، ويطبق الحظر على المنتجات الغير مسموح بإستيرادها إلا بترخيص خاص يطلق عليه اسم "ترخيص إستيراد" .

٣- الإعانات (إعانات التصدير) :

---

[٢] ماهر حمزة ، د. سعد: (بدون تاريخ) ، علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، القاهرة : دار المعارف .

والغرض منها تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها ، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها . والإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي ، أو غير مباشر وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي . ويظل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية ، تعرف بالرسوم التعويضية ، على دخول السلع المعانة لأراضيها .

٤- القيود النقدية " أو إجراءات الصرف" :

وهي إجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية في الدولة بتوزيع مالديها من عملات أجنبية عند إستيرادها للسلع و المنتجات، بدون أن تتعدى قيم هذه السلع أو المنتجات ما في حوزة الدولة من نقد أجنبي، بمعنى آخر إخضاع كافة المدفوعات الخارجية لقواعد و شروط محددة من ناحية كمية العملات الأجنبية المسموح بها و نوعها.

ثانياً : الادوات التعريفية "الضريبة الجمركية" :[٢]

تحتل الضريبة الجمركية أهمية خاصة في الوقت الراهن، في ظل الجهود الدولية التي ترمي إلى استكمال حلقات النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف ، وتتوخى الدولة من فرض الضريبة الجمركية تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وجبائية.

تعريف الضريبة الجمركية :

هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع والبضائع عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولاً (واردات)، أو خروجاً (صادرات)، ومن ثم فإن اجتياز السلع هذه الحدود، هي الواقعة المنشئة الضريبة الجمركية، والغالب أن تفرض الضرائب الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية .

اما الرسم على الصادرات فينطوي في الواقع على رغبة الدولة التي تفرضه إما في توفير السلعة في الداخل حتى توفي حاجة الاستهلاك المحلي ، وإما في الحصول على مورد مالي. مثال ذلك الرسم المفروض على تصدير الأرز في مصر أو يقع على الخارج. وإنما الغالب هو أن تفرض الرسوم على الواردات . وأمثلتها لا حصر لها، وأغراضها متعددة . وهي أكثر نظم التجارة الخارجية إتباعاً، وأهم وسيلة تتخذ لحماية الصناعة والمنتجات المحلية وموازنة الميزان التجاري.

---

٢ - حافظ منصور، د. علي ؛ عبد المنعم علي ، د. محمد:(عام ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م) . مبادئ الاقتصاد الجزئي ، طبعة أولى . الرياض : دار الكتب.

- أشكال الضرائب التي تتخذها التعريفة الجمركية علي المنتجات المستوردة:-

تعتبر الضرائب على المنتجات المستوردة احد الأدوات الهامة التي تستخدمها الدول النامية في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن الأهداف التي تسعي الدول إلى تحقيقها من فرض هذه الضريبة:

- الحصول علي إيراد وتحقيق اهداف مالية .
- حماية الصناعات الناشئة .
- منع دخول بعض السلع و الضارة بالصحة العامة .

أولاً : الضرائب الإيرادية:

هي تلك الضريبة التي يكون الهدف الأساسي من فرضها علي السلع المستوردة هو تحقيق اكبر حصيلة ضريبية ممكنة . لذا يتم فرضها على مجموعة سلع تتسم بشيوع استهلاكها بين الأفراد دون أن تؤثر سلبيا علي العدالة الاجتماعية[4]

ويمكن تحليل الآثار الاقتصادية لتلك الضرائب بالاستعانة بالشكل البياني رقم (١)

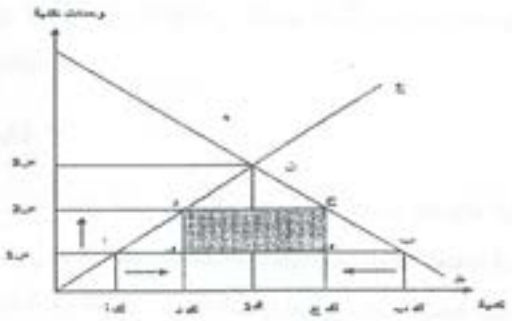

الضرائب الجمركية الإيرادية

المصدر: http://www.cba.edu.kw/elsakka/microch5.htm

[4] http://www.cba.edu.kw/elsakka/microch5.htm

يفترض الشكل مجموعة من السلع الشائعة الاستخدام يتم استيرادها من الخارج ، وفي نفس الوقت يتم إنتاج جزء منها محليا . حيث المنحنى "ع "يوضح العرض المحلي من بدائل السلع شائعة الاستخدام ، ويعكس هذا المنحنى علاقة طردية بين السعر والكمية المعروضة من تلك السلع مع ثبات العوامل الاخرى ، إما منحنى الطلب "ط " فإنه يوضح الطلب المحلي علي تلك السلع و العلاقة العكسية بين سعر تلك السلع والكمية المطلوبة منها . بافتراض عدم استيراد السلعة من الخارج ، فإن نقطة التوازن هي (ن) حيث يتقاطع منحنى الطلب المحلي مع منحنى العرض المحلي . وفي هذه الحالة فإن الكمية(ك 1)هي كمية التوازن (حيث تتعادل الكمية المنتجة والمستهلكة أو المطلوبة) ، والسعر التوازني هو (س3) .

إذا افترضنا السماح باستيراد السلعة من الخارج بدون فرض أي ضريبة جمركية ، وأن سعر السلعة العالمي هو نفس السعر المحلي (بافتراض عدم وجود تكاليف نقل أو شحن) يعادل س 1 عند هذا السعر فإن الكمية المنتجة محلياهي (ك أ) في حين أن الكمية المطلوبة هي (ك ب) وهذا يعني أن الكمية المطلوبة اكبر من الكمية المعروضة بمقدار (أ ب) ، وهو يعادل الكمية التي يتم استيرادها من الخارج.

نفترض الآن قيام الحكومة بفرض ضريبة جمركية مقدارها (س 2 س 1)لكل وحدة من السلعة يتم استيرادها من الخارج وبافتراض أن هذا السعر للضريبة يعظم الحصيلة الضريبية.

ما هو أثر فرض الضريبة الإيرادية في هذه الحالة علي كل من ، الأسعار المحلية ، حجم الإنتاج المحلي ،رفاهية المجتمع ، والحصيلة الضريبية ؟

إن فرض هذه الضريبة سوف يترتب عليه:

- ارتفاع سعر السلعة المستوردة في السوق الداخلي من س 1 إلى س2

-انخفاض الكميات المطلوبة من ك ب إلى ك ج ، وزيادة الكميات المنتجة فى الداخل من ك 1 إلى ك د

- انخفاض الكميات المستوردة من السوق الخارجي من أ ب إلى ج د.

- حصول الدولة علي حصيلة ضريبية من السلعة المستوردة مقدارمساحة المستطيل ج هـ و د (الكمية المستوردة . مقدار الضريبة) ويفترض التحليل أن هذه الحصيلة هي اكبر ما يمكن في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة. من التحليل السابق يتضح أن فرض هذه الضريبة قد حقق اهداف الدولة.

*ثانياً – الضرائب المانعة**

وهى تلك الأنواع من الضرائب التي يكون الهدف الأساسي من فرضها منع دخول بعض السلع وعلى هذا يقوم مصممي السياسة الضريبية اختيارمعدل الضريبة الذي يسمح بتحقيق منع دخول السلع الأجنبية المستوردة للبلد لأسباب أمنية أو خلاقية ..... وغيره

وبالطبع فإن إتباع هذه السياسة من خلال نظام السوق بدلاً من أسلوب المنع المباشر يستلزم من الدولة وضع ضوابط علي الإنتاج و الاستهلاك المحلي من البديل حيث إن ارتفاع سعر الضريبة علي هذه المنتجات سوف يخلق حافزاً قوياً علي زيادة الإنتاج المحلي منها . ولذلك فان وضع الضوابط علي الإنتاج المحلي يعد ضرورياً لتجنب الآثار الضارة التي تصاحب إنتاج واستهلاك هذه المنتجات في الأسواق المحلية.

ولتوضيح الآثار الاقتصادية المحتملة – لفرض هذه الضريبة – علي الانتاج المحلي والاستهلاك والأسعار الداخلية يمكن الاستعانة بالشكل رقم (2) .

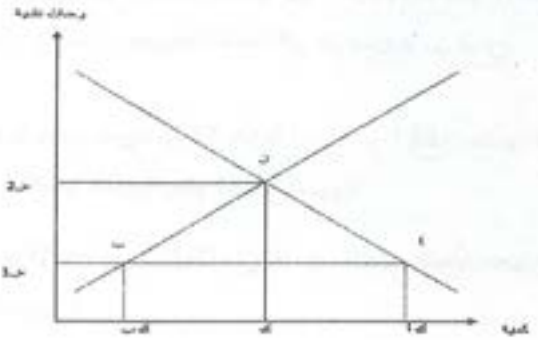

الضريبة الجمركية المانعة

المصدر: http://www.cba.edu.kw/elsakka/microch5.htm

ويتضح من الشكل: إن[1] سعر السلعة المستوردة في السوق العالمي هو س 1 حيث تكون الكمية المطلوبة من السلعة هى ك أ في حين تكون الكمية المنتجة ك ب ، ومن ثم يوجد فائض طلب مقداره (أ ب) هذا الفائض يتم مواجهته من خلال استيراد الكمية (أ ب) من السوق العالمي.

---

* عبد الغنى ، ا.د. يحي(٢٠١٢) .محاضرات لماجستير التجارة الخارجية بالاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، غير منشورة .

بفرضنا إن الدولة ترغب في منع دخول السلعة من خلال الضريبة الجمركية ، في هذه الحالة يتعين فرض ضريبة مقدارها س1 س 2 لكل وحدة مستوردة ، ومن ثم يرتفع سعر السلعة في السوق الداخلي من س 1 إلى س2 وتصبح الكمية المطلوبة من السلعة مساوية للكمية المنتجة محليا.

في ضوء التحليل السابق فان فرض الضريبة الجمركية العالية يتعين أن تكون من الارتفاع بحيث يمنع دخول السلع المستوردة المستهدفة ، ولكن علي حساب ارتفاع شديد في الأسعار الداخلية فالهذه الضريبة آثار سلبية حادة علي الرفاهية الاقتصادية ، ومن ناحية أخري فان الارتفاع الشديد في الأسعار الداخلية لهذه المنتجات سوف يشجع المستثمرين المحليين علي توجيه جزء كبير من الموارد الاقتصادية الى انتاج هذه المنتجات وهذا يتناقض مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية .

وهنا ينبغي الاشارة إلي أن اللجوه الى فرض هذه الضريبة بعيداً عن المبررات الأمنية والصحية سوف يكون غير مبرر من الناحية الاقتصادية وبصفة خاصة في الأجل الطويل ومن ثم يتعين أن يكون اللجوه إلى هذه الضريبة حالة استثنائية أو لأسباب أمنية او لاسباب تتعلق بالصحة العامة.

ثالثاً: الضرائب الحامية:

هي احد الأشكال الهامة من الضرائب الجمركية والشائعة الاستخدام في الدول النامية حيث يتم فرضها علي بعض المنتجات المستوردة بغية تحقيق الحماية للصناعات الناشئة من منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الداخلية.

وبصفة عامة حتى تنجح سياسة حماية الصناعات الناشئة من خلال الضرائب الجمركية الحامية ، ولا تكون عبئاً مستمراً علي رفاهية أفراد المجتمع يتعين أن تتوافر شروط معينة من بينها:

- ان تكون الحماية لصناعات تتمتع فيها البلد بمزايا نسبية كامنة.
- أن تكون الحماية مؤقتة ترتبط بفترة زمنية معينة.
- أن تكون الحماية تدريجية حيث تكون معدلات الضريبة الجمركية الحامية مرتفعة في السنوات الأولى ثم تنخفض تدريجياً بمرور الزمن حتى تصل إلى الصفر في نهاية المدة المحددة للحماية.

---

[6] : http://www.cba.edu.kw/elsakka/microch5.htm

وانوضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضريبة الجمركية الحامية سوف نستعين بالشكل رقم (3)

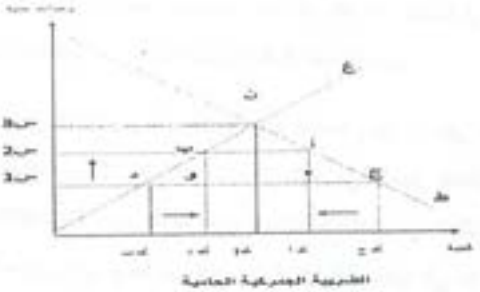

المصدر : http://www.cba.edu.kw/elsakka/microch5.htm

حيث[7] يتضح أن الضريبة الجمركية الملائمة التي تسمح بمنافسة السلع المحلية للسلع الأجنبية في الأسواق الداخلية هو س1 س 2 للوحدة بحيث يصبح سعر السلع المستوردة في السوق المحلي هو س 2 ، وبالتالي تستطيع الصناعات الوطنية منافسة الصناعات الأجنبية عند هذا السعر.

بالرغم من أن الهدف الرئيسي لفرض الضريبة هو حماية الصناعات الناشئة إلا أن الضريبة قد ساهمت في تحقيق ايراد ، حيث حققت الضريبة حصيلة مقدارها مساحة المستطيل أ ب و هـ.

صاحب فرض الضريبة الجمركية الحامية ارتفاع الأسعار المحلية من س 1 إلى س 2، وقد اثر ذلك سلبياً على رفاهية المستهلكين .

حيث انخفضت فوائضهم من مساحة المثلث م ج س الى م أ س 2 ومن ناحية أخرى زاد الإنتاج المحلي من السلع البديلة للواردات من ك ب إلى ك د ، وانخفض حجم الاستيراد من ج د إلى أ ب.

ونظرا لاهمية واثار الضريبة الجمركية فانه قبل اجراء اى تعديل فى قئة الضريبة الجمركية يتطلب الامر دراسات حول مدى توافق التعديلات مع الالتزامات والاتفاقيات الدولية ، وكذلك دراسة مدى تأثير التعديل المحتمل اثار على السوق والصناعة المحلية والمستورد والمستهلك وكافة اطراف المجتمع التجارى.

---

[7] http://www.cba.edu.kw/elsakka/microch5.htm

المبحث الثاني

دراسة تطبيقية على القرار الجمهوري رقم (١٨٤) لسنة ٢٠١٣

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (١٨٤) لسنة ٢٠١٣ باصدار التعريفة الجمركية متضمناً تعديل التعريفة الجمركية على بعض السلع الاستهلاكية غير الضرورية ، وذلك برفع فئة الضريبة عليها بغية الحد من حجم الواردات ومايترتب عليه من خفض الاستهلاك وتوفير العملة الاجنبية .

وتنصب هذه الدراسة على تتبع أثر هذا القرار على الكميات المستوردة من بعض الاصناف مشمول القرار لمعرفة مدى تحقيق القرار للاهداف المرجوة منه ، وحيث ان مرونة الطلب لها أهمية خاصة عند وضع السياسة الضريبية ، فكثيراً ما تفرض الحكومة ضريبة غير مباشرة على إنتاج السلعة أو بيعها، والمعلوم أن مثل هذه الضريبة ترفع الثمن بالنسبة للمستهلك إذ يتم نقل عبؤها إليه. وبناء على ذلك إذا ارتفع الثمن وكان الطلب على السلعة مرناً، نقصت الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الثمن. وعليه تتضاءل حصيلة الضريبة ، كلما كانت مرونة الطلب على السلعة كبيرة، أما إذا كان الطلب على السلعة قليل المرونة، فإن ارتفاع ثمنها (نتيجة الضريبة) يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الثمن وبذلك تزيد حصيلة البيع وحصيلة الضريبة .

لذا سنقوم من خلال هذا المبحث بدراسة تحليلية لعدد من السلع الغير ضرورية الواردة بالقرار (٤١٨) لسنة٢٠١٣ طبقا للبيانات التى تم الحصول عليها من قطاع التكنولوجيا بمصلحة الجمارك المصرية والخاصة بالكميات المستوردة من تلك السلع مشمول القرار خلال الاعوام ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، وقد توضح مايلى :

. من النظرة الاولية للبيانات من حيث الرسوم القطعية والرسوم المعفاة يتضح ان اغلب تلك السلع تتمتع بالاعفاء الكلى او الجزئى نتيجة كونها ضمن البنود الخاضعة لاتفاقات تفضيلية دولية ثنائية كإتفاقية (مصر – تركيا) او اتفاقيات تفضيلية متعددة الأطراف كإتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية وتضم (٢٨) دولة.

لذا سيتم التركيز فى الدراسة التحليلية على السلع التى تم دفع الرسوم عليها بالكامل ولا تخضع لاتفاقيات تفضيلية وذلك حتى يمكن قياس اثر رفع تلك الرسوم على الكميات المستوردة .

وحيث ان الكميات المستوردة فى عام ٢٠١٣ تنقسم الى :

- مانم استيراده فعلاً خلال الثلاث شهور الاولى قبل صدور القرار الجمهورى وهى فى ظل التعريفة قبل القرار .

- الكميات المستوردة خلال الشهور التالية بعد صدور القرار الجمهوري وهي التي تم التعاقد عليها وبدء اجراءات استيرادها في ظل التعريفة الجمركية قبل القرار وقد تستمر شهر او شهرين او اكثر .
- مانتم البدء في اجراءات استيراده بعد صدور القرار الجمهوري .

لذا يكون سلوك الكميات المستوردة خلال ذلك العام لا يمكن ارجاعه للتغير في فئة الضريبة الجمركية وعند احتساب المرونات لتلك السلع سيتم قياس التغير في الكميات المستوردة مابين العامين٢٠١٢، ٢٠١٤ ولكن سيتم الاسترشاد بها بالرسوم البيانية لدراسة اتجاه التغير في حجم الواردات .

ويوضح الجدول رقم (١) كميات وقيم الواردات من الاصناف الغير خاضعة للاعفاء الكلي او الجزئي والتي تم رفع الفئات الجمركية الخاصة بها ضمن القرار محل الدراسة .

جدول رقم (١)

العام	البند	نص البند	الكمية		القيمة
2012	0804300010	أناناس ، طازج .	377,472.91	طن صافي	7,944,376
2013	0804300010	أناناس ، طازج .	396,692.95	طن صافي	8,829,700
2014	0804300010	أناناس ، طازج .	335,236.98	طن صافي	12,075,825
2012	1401100000	بوص هندي [بامبو] مستعمل بصورة رئيسية في صناعة الحصر والسلال .	0.62	طن صافي	52,911
2013	1401100000	بوص هندي [بامبو] مستعمل بصورة رئيسية في صناعة الحصر والسلال .	59.84	طن صافي	337,368
2014	1401100000	بوص هندي [بامبو] مستعمل بصورة رئيسية في صناعة الحصر والسلال .	18.33	طن صافي	218,092
2012	0801210000	جوز البرازيل طازج أو مجفف ، بقشره .	12.40	طن صافي	46,200
2013	0801210000	جوز البرازيل طازج أو مجفف ، بقشره .	40.00	طن	552,764

العام	البند	نص البند	الكمية		القيمة
				صافي	
2014	0801210000	جوز البرازيل طازج أو مجفف ، بقشره .	20.00	طن صافي	537,613
2012	0801220000	جوز البرازيل طازج أومجفف ، مقشور .	15.00	طن صافي	501,009
2014	0801220000	جوز البرازيل طازج أومجفف ، مقشور .	12,840.00	طن صافي	434,827
2012	0801310000	جوز الكاشو [الكاجو] ، طازج أو مجفف ، بقشره .	20,282.53	طن صافي	6,283,500
2014	0801310000	جوز الكاشو [الكاجو] ، طازج أو مجفف ، بقشره .	30,035.99	طن صافي	1,335,743
2012	0801110090	جوز الهند [ناريجيل] مجفف ، بقشره أو بدونه .	208,306.71	طن صافي	5,357,231
2014	0801110090	جوز الهند [ناريجيل] مجفف ، بقشره أو بدونه .	53,188.99	طن صافي	1,341,632
2013	1401200000	خيزران مستعمل بصورة رئيسية في صناعة الحصر والسلال .	1,150.89	طن صافي	21,808,830
2014	1401200000	خيزران مستعمل بصورة رئيسية في صناعة الحصر والسلال .	1,181.83	طن صافي	25,894,673
2013	0306270000	روبيان وقريدس [جمبري] أخر نوع كان مقشورا حي أو طازج أومبرد أو مجفف أومملح أوفي ماءمملح؛ فشريات مدخنة ، فشريات غير مقشورة ، مطبوخ بالبخار أومسلوق في الماء وان كان مبردأومجفف ..الخ	66.68	طن صافي	3,042,190
2014	0306270000	روبيان وقريدس [جمبري] أخر نوع كان مقشورا حي أو طازج أومبرد أو مجفف أومملح أوفي	40.01	طن صافي	3,342,434

العام	البند	نص البند	الكمية		القيمة
		مامملح؛ قشريات مدخنة ، قشريات غير مقشورة ، مطبوخ بالبخار أومسلوق في الماء وان كان مبرداأومجفف ..الخ			
2012	0802900020	صنوبر طازج أو مجفف ، بدون قشره .	8.08	طن صافي	895,886
2014	0802900020	صنوبر طازج أو مجفف ، بدون قشره .	207.00	طن صافي	501.357
2013	0802900010	صنوبر طازج أو مجفف ، بقشره .	2,103.02	طن صافي	434,116
2014	0802900010	صنوبر طازج أو مجفف ، بقشره .	1,454.31	طن صافي	529,732
2012	8903920050	قوارب بمحركات أخر ، عدا القوارب ذات المحرك الخارجي [غير الثابت] للرياضة ، غير قابلة للنفخ	2	عدد	307.176
2013	8903920050	قوارب بمحركات أخر ، عدا القوارب ذات المحرك الخارجي [غير الثابت] للرياضة ، غير قابلة للنفخ	4	عدد	2,142,394
2014	8903920050	قوارب بمحركات أخر ، عدا القوارب ذات المحرك الخارجي [غير الثابت] للرياضة ، غير قابلة للنفخ	1	عدد	663,608
2013	0802410000	كستناء طازجة أو مجففة ، بقشرها .	88,046.00	طن صافي	2.965,070
2014	0802410000	كستناء طازجة أو مجففة ، بقشرها .	112,304.16	طن صافي	3,532,146
2013	0307190000	محار Oysters، وأن كانت منزوعة الأصداف، مجمدة أو مجففه أو مملح أو في ماء مملح،مدخن ، وأن كان غير مقشور ، وأن كان مطبوخ قبل أو	7.52	طن صافي	1,138,357

العام	البند	نص البند	الكمية		القيمة
		أثناء عمليه التدخين، صالحة للاستهلاك البشرى			
2014	0307190000	محار Oysters، وإن كانت منزوعة الأصداف، مجمدة أو مجففه أو مملح أو في ماء مملح،مدخن ، وأن كان غير مقشور ، وأن كان مطبوخ قبل أو أثناء عمليه التدخين، صالحة للاستهلاك البشرى	8.98	طن صافى	839.565
2012	0307290000	محار مروحي الشكل، وان كان منزوع الأصداف من أجناس بكتن ، كلاميس أو بلاكوبكتن ، مجمد أو مجفف، مملح أوفي ماء مملح ، صالح للإستهلاك البشرى .	10.25	طن صافى	765.133
2013	0307290000	محار مروحي الشكل، وان كان منزوع الأصداف من أجناس بكتن ، كلاميس أو بلاكوبكتن ، مجمد أو مجفف، مملح أوفي ماء مملح ، صالح للإستهلاك البشرى .	8.72	طن صافى	1.002.592
2014	0307290000	محار مروحي الشكل، وان كان منزوع الأصداف من أجناس بكتن ، كلاميس أو بلاكوبكتن ، مجمد أو مجفف، مملح أوفي ماء مملح ، صالح للإستهلاك البشرى .	0.40	طن صافى	5.737
2013	0802620000	مكسرات " مكاداميا " طازجة او مجففة ، بقشرها .	2.99	طن صافى	353.318
2014	0802610000	مكسرات " مكاداميا " طازجة او مجففة ، بقشرها .	3.19	طن صافى	472.024
2012	9504400010	ورق اللعب، من اناتن.	139952	رزمه	888.345
2014	9504400010	ورق اللعب، من اناتن.	168435	رزمه	761.341
2012	9504400090	ورق اللعب، من مواد أخر.	363245	رزمه	1.869.861
2013	9504400090	ورق اللعب، من مواد أخر.	204861	رزمه	1.541.822
2014	9504400090	ورق اللعب، من مواد أخر.	236353	رزمه	2.549.923

وتوضح الجداول والاشكال التالية تحليل بياني لبعض الاصناف الواردة بالقرار الجمهوري محل الدراس

جدول رقم (٢)

الصنف	الكمية عام ٢٠١٢ بالطن	الكمية عام ٢٠١٣ بالطن	الكمية عام ٢٠١٤ بالطن
جوز الهند [نارجيل] مجفف ، بقشره أو بدونه .	208,306.71		53,188.99
كستناء طازجة أو مجففة ، بقشرها .		88,046.00	112,304.16
أناناس ، طازج	377,472.91	396,692.95	335,236.98

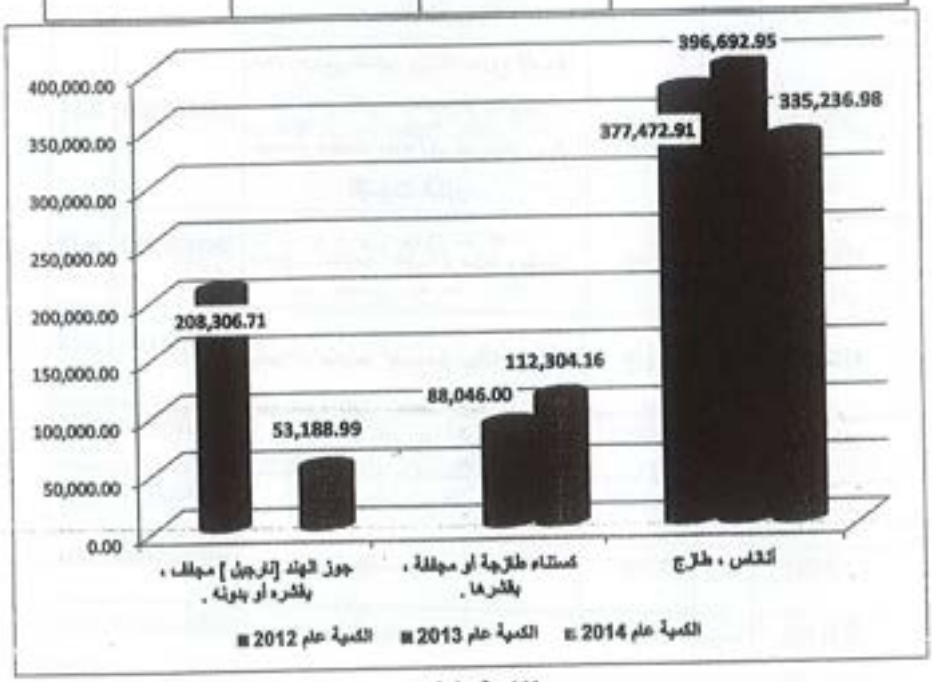

شكل رقم (١)

جدول رقم (٣)

الصنف	الكمية عام ٢٠١٢ بالطن	الكمية عام ٢٠١٣ بالطن	الكمية عام ٢٠١٤ بالطن
خيزران مستعمل بصورة رئيسية في صناعة الحصر والسلال		1,150.89	1,181.83
خيزران مستعمل بصورة رئيسية في صناعة الحصر والسلال .		1,150.89	1,181.83
صنوبر طازج أو مجفف ، بقشره .		2,103.02	1,454.31
جوز البرازيل طازج أومجفف ، مقشور .	15		12,840.00
جوز الكاشو [الكاجو] ، طازج أو مجفف ، بقشره .	20,282.53		30,035.99

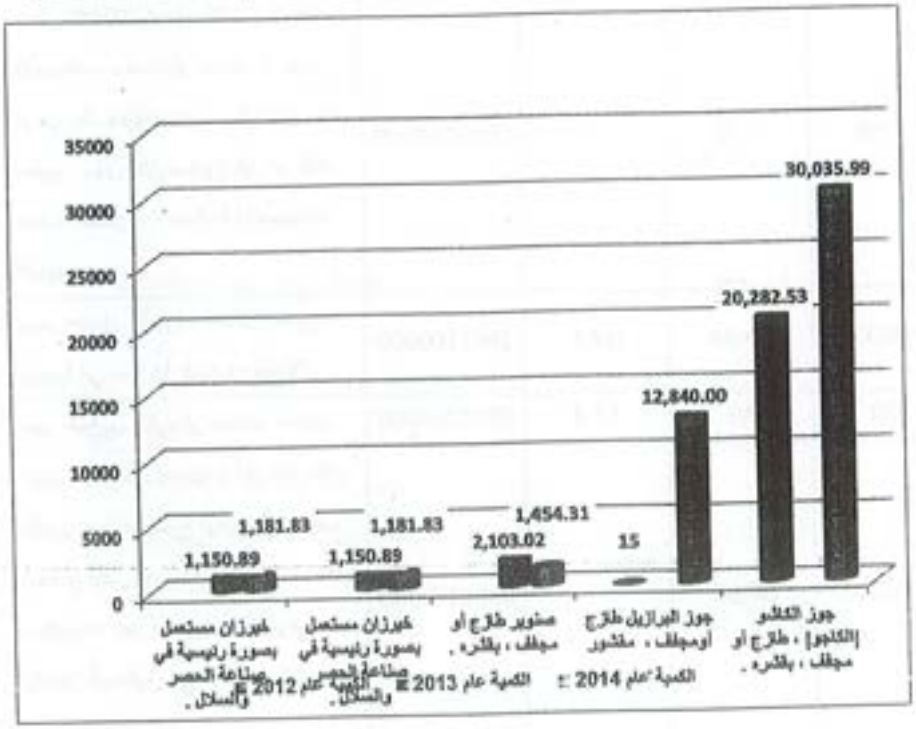

شكل رقم (٢)

جدول رقم (٤)

الصنف	البند	الكمية عام ٢٠١٢ بالطن	الكمية عام ٢٠١٣ بالطن	الكمية عام ٢٠١٤ بالطن
محار مروحي الشكل، وان كان منزوع الأصداف من أجناس بكتن ، كلاميس أو بلاكوبكتن ، مجمد أو مجفف، مملح أوفي ماء مملح ، صالح للإستهلاك البشرى .	0307290000	10.25	8.72	0.4
مكسرات " مكاوامبا " طازجة او مجففة ، بقشرها .	0802620000		2.99	3.19
محار Oysters، وأن كانت منزوعة الأصداف، مجمدة أو مجففه أو مملح أو فى ماء مملح،مدخن ، وأن كان غير مقشور ، وأن كان مطبوخ قبل أو أثناء عمليه التدخين، صالحة للاستهلاك البشرى .	0307190000		7.52	8.98
بوص هندي [بامبو] مستعمل بصورة رئيسية في صناعة الحصر والسلال .	1401100000	0.62	59.84	18.33
جوز البرازيل طازج أو مجفف ، بقشره .	0801210000	12.4	40	20
روبيان وقريدس [جمبري] أخر ،وان كان مقشورا حي أو طازج أومبرد أو مجفف أومملح أوفي ماءمملح؛ قشريات مدخنة ، قشريات غير مقشورة ، مطبوخ بالبخار أومسلوق في الماء وان كان مبرداًومجفف ..الخ	0306270000		66.68	40.01
صنوبر طازج أو مجفف ، بدون قشره .	0802900020	8.08		207

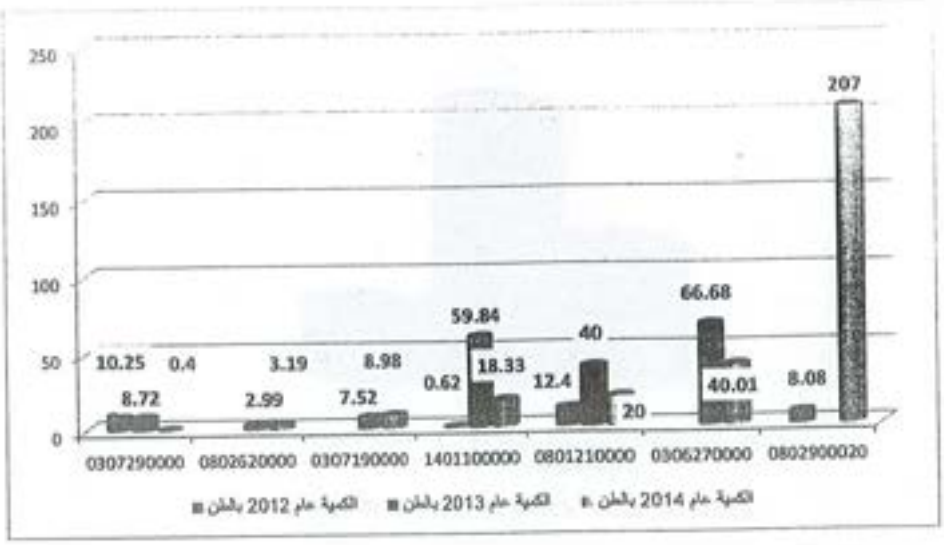

شكل رقم (٣)

جدول رقم (٥)

الصنف	الكمية عام ٢٠١٢ (عدد)	الكمية عام ٢٠١٣ (عدد)	الكمية عام ٢٠١٤ (عدد)
اوارب بمحركات أخر ، عدا القوارب ذات المحرك الخارجي [غير الثابت] للرياضة ، غير قابلة للنفخ ..	2	4	1

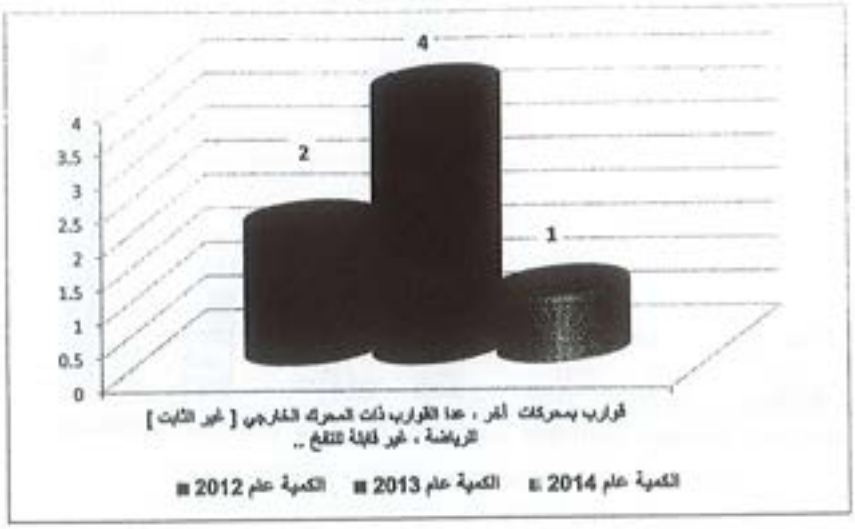

شكل رقم (٤)

جدول رقم (٦)

الصنف	الكمية عام ٢٠١٢ رزمة	الكمية عام ٢٠١٣ رزمة	الكمية عام ٢٠١٤ رزمة
ورق اللعب، من لدائن	139952		168435
ورق اللعب، من مواد أخر.	363245	204861	236353

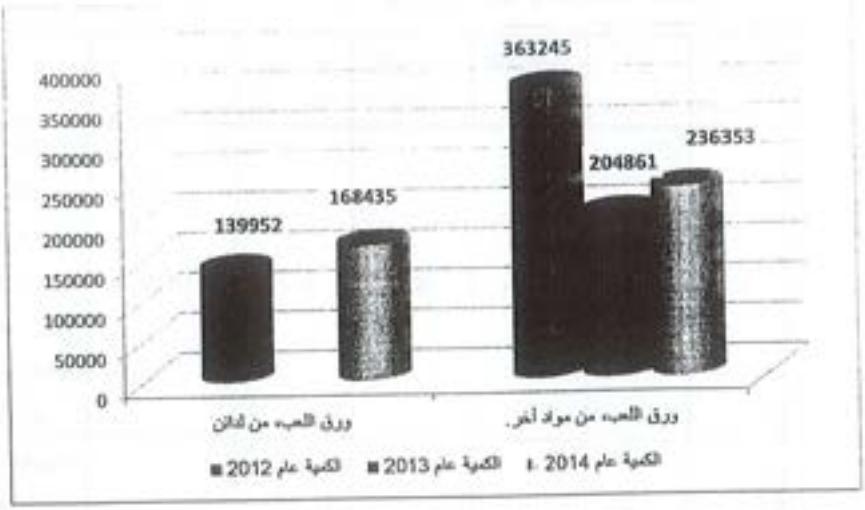

شكل رقم (٥)

جدول رقم (٧)

الصنف	البند	الكمية عام ٢٠١٢ بالطن	الكمية عام ٢٠١١ بالطن	التغير النسبي للكمية	التغير النسبي للقيمة	المرونة السعرية
محار مروحي الشكل، وان كان منزوع الأصداف من أجناس بكتن ، كلامس أو بلكوبكتن ، مجمد أو مجفف، مملح أوفي ماء مملح ، صالح للإستهلاك البشري .	0307290000	10.25	0.4	-0.96	3.00	-0.32
بوص هندي [بامبو] مستعمل بصورة رئيسية في صناعة الحصر والسلال .	1401100000	0.62	18.33	28.56	1.5	19.04
جوز البرازيل طازج أو مجفف ، بقشره .	0801210000	12.4	20	0.61	1	0.61
صنوبر طازج أو مجفف ، بدون قشره .	0802900020	8.08	207	24.62	1	24.62
جوز البرازيل طازج أومجفف ، مقشور .	0801220000	15	12,840.00	855.00	1	855.00
جوز الكاشو [الكاجو] ، طازج أو مجفف ، بقشره.	0801310000	20,282.53	30,035.99	0.48	1	0.48
جوز الهند [نارجيل] مجفف ، بقشره أو بدونه	0801110090	208,306.71	53,188.99	-0.74	1	-0.74
أناناس ، طازج	0804300010	377,472.91	335,236.98	-0.11	1	-0.11

يتلاحظ من الجداول السابقة والرسوم البيانية مايلى :

أولاً : توضح الجداول من (٢) وحتى (٦) ، وكذلك الأشكال من (١) الى (٥) ان:

- بعض الأصناف زادت الكميات المستوردة منها رغم زيادة فئة الضريبة عليها مثل أصناف جوز البرازيل والبوص الهادئ والكاجو والصنوبر .
- وبعض الاصناف انخفضت الكميات المستوردة منها مع زيادة فئة الضريبة عليها مثل أصناف المحار والاناناس والقوارب .

ثانياً : يوضح الجدول رقم (٧) الكميات الواردة فى عامى ٢٠١٢ ، ٢٠١٤ من بعض الاصناف محل الدراسة وكذلك المرونة السعرية لقياس استجابة التغير فى الكميات المستوردة نتيجة زيادة فئة الضريبة الجمركية ، ويتضح من الجدول مايلى :

- بعض الاصناف كان انخفاض الكميات المستوردة منها بدرجة اقل من ارتفاع فئة الضريبة الجمركية أى ان الطلب عليها غير مرن .
- معظم الاصناف انتفى فيها قانون الطلب (العلاقة العكسية بين الكمية وفئة الضريبة) حيث ان بعض الاصناف زادت الكميات المستوردة منها بدرجات متفاوتة حتى ان بعض الاصناف زادت بدرجة كبيرة جداً.

وفى المجمل معظم الاصناف زادت الكميات المستوردة منها مع ارتفاع فئة الضريبة الجمركية والتى نقصت كمياتها كانت بدرجة اقل من ارتفاع فئة الضريبة ، وقد يرجع ذلك الى ضرورة هذه السلع لقطاع معين من المستهلكين مثل قطاع السياحة او المطاعم الكبرى اوغير ذلك ، وقد لايتوافر بديل محلى لهذه السلع ، او هى من الاصناف الموسمية التى لاتتأثرالكميات المستوردة منها بالزيادة فى فئة الضريبة، وفى النهاية فان المستورد ينقل عبء الضريبة للمستهلك ،هذا بالاضافة الى ماتم استبعاده من الدراسة من الاصناف التى تدخل ضمن الاتفاقيات التفضيلية الدولية .

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

في إطار زيادة الاحتياطى من النقد الأجنبى والتخفيف من عبء نقص الدولار، ونتيجة لزيادة السلع الأجنبية المستوردة ، فقد صدر قرار مجلس الوزراء بتكليف وزارة التجارة و الصناعة بتقديم مقترح حول السلع التى يمكن تعديل التعريفة الجمركية عليها برفع فئة الضريبة الجمركية عليها، وعليه فقد قامت وزارة التجارة و الصناعة بدراسة إحصائيات واردات السلع غير الاستراتيجية "الاستفزازية" والتى كشفت عن استيراد مصر، خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر لعام ٢٠١٤ الماضى، طعاماً للقطط والكلاب بقيمة ١٥٣ مليون دولار، بأتى ذلك رغم ما تعانيه مصر من نقص فى الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية، والضغط الكبير على البنك المركزى فى توفير الاعتمادات الدولارية للمستوردين.

ووفقاً لإحصائيات التجارة الخارجية فأن حجم الاستيراد من لعب الأطفال بلغ ٥٥ مليون دولار، كما بلغت قيمة واردات الجمبرى والكافيار ٧٨ مليون دولار، إضافة إلى واردات بامبش رمضان التى بلغت قيمتها ١٠٤ ملايين دولار، ذلك فى الوقت الذى يعانى فيه المجتمع المصرى من نقص فى السلع الاستراتيجية وارتفاع فى أسعار معظمها من لحوم ودواجن وخضروات وغيرها نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه وندرة الكميات المتوفرة منها.

كما أشارت الإحصائيات إلى استيراد مصرلصنف " شيكولاتة" بقيمة ٥٧ مليون دولار، و"أجهزة تكييف " بقيمة ١٣٠ مليون دولار، رغم تصنيعها فى مصر وإعلان الحكومة دعم الصناعة المصرية لمنع الضغط على الدولار، وتستورد مصر كميات من الجلود وصلت إلى ٤ ملايين دولار ، رغم توفر الجلود الطبيعية ذات الجودة العالية فى مصر الا انها تصدر جميعها للخارج ، ولا تستخدم فى الصناعة المحلية للأحذية والمنتجات الجلدية.

وطبقا للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء خلال عام ٢٠١٤ فان هذا القرار لم يؤثر سوى بنسبة ٤٩,٥ % من اجمالى الواردات من تلك الدول ، اما باقى النسبة ٥٠,٥% من حجم الواردات تاتى فى اطار الاتفاقيات التفضيلية .

وهذه الاحصائيات تتفق مع ما تم الوصول اليه من استنتاجات بالدراسة البحثية وفقاً للجداول والاشكال والتحليلات الواردة بالمبحث الثالث ، حيث ان القرار محل الدراسة برفع فئات الضريبة على بعض الاصناف غير

الضرورية لم يكن له أثر فعال فى خفض كمية الواردات من السلع التى تم رفع فئة الضريبة عليها بل على العكس فان الواردات من بعض هذه السلع كان التغير فى كمية استيرادها بالزيادة رغم رفع فئة الضريبة عليها .

ومما تقدم يرى الباحث ان القرار برفع الضريبة لم يحقق الاثر المرجو منه ، وبناء على ذلك فقد صدر القرار الجمهورى رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦برفع فئة الضريبة وزيادتها زيادة اضافية على بعض الاصناف محل الدراسة بالاضافة الى اصناف اخرى .

ويوصى الباحث بما يلى:

١- ضرورة القيام بدراسات تحليلية تتعلق بسوق السلع والعوامل المحددة لها ، قبل اختيار السلع التى يطبق عليها زيادة فى فئة الضريبة وذلك حتى يتحقق اهداف الزيادة فى فئة الضريبة سواء كانت هذه الاهداف خفض الكمية المستوردة او زيادة الايرادات او توفير العملات الاجنبية .

٢- التنسيق بين واضعى السياسة المالية والنقدية ممثلة فى البنك المركزى ووزارة المالية و وزارة التجارة والصناعة والجهات الممثلة للمجتمع التجارى مثل شعبة المصدرين والمستوردين عند اتخاذ القرارات لضمان قبول المجتمع التجارى لها والالتزام الطوعى بها .

٣- العمل على خلق فرص بديلة لتدبير العملات الاجنبية مثل تشجيع الصناعات للتصدير وتشجيع السياحة الاجنبية وخلق مناخ استثمارى جاذب للاستثمار.

المراجع

١- سلمان ، أ.د. عمر ؛ رمضان ، د.عبدالله (٢٠١٥) . مبادئ الاقتصاد الجزئى ، جامعة حلوان جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى .

٢- ماهر حمزة ، د. سعد: (بدون تاريخ) ، علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، القاهرة : دار المعارف .

٣- حافظ منصور ، د. علي ؛ عبد المنعم عفر ، د. محمد:(عام ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م) . مبادئ الاقتصاد الجزئي ، طبعة أولى . الرياض : دار الكتب.

٤- عبد الغنى ، أ.د. يحي(٢٠١٢) .محاضرات لماجستير التجارة الخارجية بالاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، غير منشورة .

-https://www.google.com.eg/search?q

-http://www.cba.edu.kw/elsakka/microch5.htm

-http://s.youm7.com/2336115

فهرس الاشكال

رقم الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (١)	١٨
شكل رقم (٢)	١٩
شكل رقم (٣)	٢١
شكل رقم (٤)	٢٢
شكل رقم (٥)	٢٣

فهرس الجداول

رقم الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (١)	١٤
جدول رقم (٢)	١٨
جدول رقم (٣)	١٩
جدول رقم (٤)	٢٠
جدول رقم (٥)	٢١
جدول رقم (٦)	٢٢
جدول رقم (٧)	٢٤

جدول المحتويات

مسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
١	المقدمـــة	٢
٢	اهمية البحث	٤
٣	مشكلة البحث	٤
٤	هدف البحث	٤
٥	المبحث الاول : السياسة التجارية	٥
٦	المبحث الثانى : دراسة تطبيقية على القرار الجمهورى رقم (١٨٤) لسنة ٢٠١٣	١٣
٧	المبحث الثالث : نتائج وتوصيات	٢٦
٨	المراجع	٢٧